

## التعليل الصوتي لظاهرة التصغير

أ.د. زيد خليل القراله

قسم اللغة العربية وآدابها/كلية الآداب والعلوم الإنسانية

### الملخص

يقف الباحث في هذه الدراسة على ظاهرة التصغير في العربية محاولاً تحليلها في ضوء تغيرات المقطع الصوتي، وأثر ذلك في تحول بنية الكلمة لما للمقطع الصوتي من أهمية في هذه الظاهرة. وقد جاءت الدراسة في تمهيد وأربعة مباحث؛ تضمن التمهيد آراء العلماء في التصغير ومفاهيمه، وما يتعلق به من أدبيات تكشف الفروق بين المصطلحات، ومنها: القلب، والإبدال، وجاء المبحث الأول يعالج تصغير ما جاء ثانيه صوت مدّ، وفي المبحث الثاني عرضت للتغيرات الصوتية لما جاء ثالثه صوت مدّ، ووقفت في المبحث الثالث على ما جاء رابعه صوت مدّ، وفي المبحث الرابع وقفت على الخماسي وتصغيره، والمتغيرات المقطعية فيه. وانتهت الدراسة بخلاصة ونتائج لما توصل اليه الباحث له وفق التطبيق العملي في ثنايا الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** التصغير، التعليل الصوتي، أصوات المد.

## Phonological Explanation of Diminutive Phenomenon

### Abstract

This Study investigates diminutive phenomenon in Arabic in order to introduce an explanation based on the use of syllable theory, and to clarify the influence of syllabic variations on changes in Arabic word formation. The study vindicates the immense importance of syllabic variations in understanding and analyzing diminutive patterns in Arabic. The study is divided into five sections; the first section is an introductory one, it handles the notion and concept of diminutive into scholars' insights, and clarify several key terms, that are related to the study of diminutive, such as metatheses and substitution. The second, the third and the fourth sections of the study are devoted to examine, sequentially, different patterns of diminutive: the second letter of the word is a long vowel, the third letter of the word formation is a long vowel, the forth letter of the word is a long vowel. The fifth section scrutinizes syllabic shifts in diminutive pattern which is used quinqueliteral roots. Finally, the study is concluded with results and recommendations.

**Keywords:** diminutive, phonological explanation, long vowels.

## تمهيد.

التصغير أحد أبواب الصرف العربي، ويضم جملة من التغيرات الصوتية التي تصيب بناء الكلمة، وقد رصد العلماء الأغراض التي يؤديها التصغير، وتتمثل في: التحقير، والتقليل، والتقريب، والتحبب، والتعظيم.

ويرى العلماء أنّ الغاية من التصغير هي الاختصار، وقد جاء في شرح المفصل ما نصه: "... فهو حلية وصفة للاسم لأنك تريد بقولك: رجيل رجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى..."<sup>(1)</sup>.

ويختص التصغير بالأسماء دون الأفعال والحروف، ويختص بالأسماء المعربة دون المبنية، مع أنّ بعض العلماء قد أشار إلى تصغير بعض المبنيات، إلا أنّ هذا لا يقاس عليه.

أما عن التحولات التي تصيب بناء الكلمة، لتظهر على صيغة التصغير، فقد وقف عليها العلماء وحددوها بضم الأول، وفتح الثاني، وإلحاق ياء ساكنة ثالثة؛ وقد جاء في التكملة لأبي علي: "والتصغير يكون في الأسماء المعربة بضمّ أوائلها، وفتح الحرف الثاني منها، وإلحاق ياء ساكنة ثالثة"<sup>(2)</sup>.

ويلاحظ أنّ التحولات التي تطرأ على بناء الكلمة للتصغير التي أشار إليها العلماء قد جاءت مختصرة تشير إلى الحالة النهائية لبناء الكلمة دون الوقوف على التفاصيل في التحولات التي تصيبها، من قلب أو إبدال، وهم على وعي بذلك إلا أنهم عرضوا تلك التفاصيل في ثنايا حديثهم عن أنواع التصغير وأمثله.

(1) شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش ت643هـ، عالم الكتب- بيروت، دون تحقيق، ج5، ص113.

(2) التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع جامعة الموصل، ص487، وانظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج4، ص199.

وفي هذه الدراسة سأقف على تلك التحولات الصوتية التي اجتمع عليها باب التصغير موظفاً التغيرات المقطعية، وأثرها في بناء الكلمة.

وستسير الدراسة وفق تسلسل يراعي أماكن وقوع أصوات المد؛ فقد يقع صوت المدّ ثانياً، أو ثالثاً، أو رابعاً، ويتكيف بناء التصغير بتحول هذه الأصوات قلباً أو إبدالاً.

بداية لا بدّ من بيان الفارق بين القلب والإبدال، وتحديد ماهية الإبدال؛ فليس الإبدال هو القلب عينه ولا العكس، وقد جاء في شرح الملوكي في التفريق بينهما: "معنى البديل: أن تقيم حرفاً مقام حرف في موضعه، إمّا ضرورة، وإمّا استحساناً. والفرق بين البديل والعض أن البديل أشبه بالمبدل منه من العض بالمعوض... والبديل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره... وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره، على معنى إحالته إليه. وهذا إنّما يكون في حروف العلة، التي هي: الواو، والياء، والألف، وفي الهمزة أيضاً... فكلّ قلب بدل، وليس كلّ بدل قلباً. فإذا البديل أعمّ تصرفاً من العض والقلب"<sup>(1)</sup>.

وإقامة الحرف مكان الحرف في البديل قد لا تقوم على مجانسة صوتية، بل يمكن أن تقوم على الانسجام الصوتي والتقارب، وليس على المماثلة الصوتية، أما بدل العض فليس بالضرورة أن يقع بين المبدل والمبدل منه أي تقارب صوتي، لأن طول الصوت مكان الآخر يتأتى من منطلق التعويض، وسدّ الفراغ الصوتي الذي يتركه الصوت المحذوف.

أما القلب فهو أقرب إلى أن يكون تحول الصوت نفسه إلى صوت آخر، وهو تحول قائم على تجانس الصوتين وارتباطهما بقيم صوتية متجانسة، أي أن الصوتين اللذين وقع بينهما الإبدال بالقلب هما من جنس واحد مما يسهل قلب أحدهما للآخر، وهذا قد ينحصر في أصوات المدّ والانقلاب بينهما، وكذلك في أصوات المدّ واللين لما بينهما من تجانس وتقارب.

وقد وقف بدر الدين العيني صاحب شرح المراح في التصريف على الفرق بين القلب والإبدال فأبان عن الفارق بصورة أكثر وضوحاً، وفي ذلك يقول: "فإن قيل ما الفرق بين القلب والإبدال؟ قيل

---

(1) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي - بيروت، ط2، 1988م، ص214-215.

له: بينهما عموم وخصوص مطلق، لأنّ البدل يكون من حروف العلة وغيرها، والقلب لا يكون إلا من حروف العلة. فإن قيل: ما الفرق بينه وبين العوض؟ قيل له: إنّ البدل يقع موقع المبدل، والعوض يقع موقع المعوّض وغيره<sup>(1)</sup>.

ويلاحظ وجود التداخل بين البدل والعوض، قياساً إلى القلب الذي يتسم بالخصوصية.

وجاء في تحديد مفهوم القلب عند الأشموني قوله: "القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح، ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر"<sup>(2)</sup>، ويلاحظ أنه أشار إلى عدم جواز إطلاق القلب على التبادل بين المد واللين من جانب والصاح من جانب آخر، بل يطلق على التبادل بين حروف العلة لما فيها من تجانس الصفات، وارتباطها بأرومة واحدة.

إن الإشارة إلى هذه المصطلحات، وما تتضمنه من دلالات وفروق يمثل أهمية للباحث الذي يقف على موضوعات الصرف العربي ليكون على درجة من الدقة في مصطلحاته، وفي توظيفها التوظيف الدقيق في سياقاتها.

وهناك من يفهم الإبدال فهماً مغايراً، وقد ورد هذا الفهم المغاير عند القدماء والمحدثين، فقد جاء في المزهر ما يتضمن رأي أبي الطيب اللغوي القائل: "ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإتّما هي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد"<sup>(3)</sup>.

وهذه الفكرة تخالف الآراء التي تتبنى الأصل الواحد للبناء اللغوي، فالدراسات اللغوية تقيم الكثير من أحكامها وفقاً للمعيار المعجمي وذلك بإعادة الكلمة لأصلها، ولا تقبل بتعدد الأصول، أما رأي أبي الطيب الذي يتبناه السيوطي في المزهر، وكذلك إبراهيم السامرائي فهو يشير إلى تعدد الأصول، وأن الفارق بين بعض الأبنية العربية ليس من منطلق القلب أو الإبدال، بل إنّ كل لغة

(1) شرح المراح في التصريف، بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت855هـ، تحقيق: عبد الستار جواد، ص238.

(2) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، ج4، ص293.

(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص460.

تتطرق بهذا البناء بصفته بناءً أصيلاً يمثل لغة هذه القبيلة وليس متطوراً عن لغة أخرى "وطبيعي أن يحصل الخلاف بين هذه اللغات لاختلاف البيئة. وعلى هذا فإن كثيراً مما حمل على الإبدال داخل ضمن هذه اللغات، وعلى هذا فليس هناك إبدال بل هناك اختلاف..."<sup>(1)</sup>.

كان لا بد من الوقوف على الفارق بين الإبدال والقلب، وآراء العلماء، فيه لكي تكون المصطلحات واضحة أثناء معالجة الأبواب الصرفية، وهي موضوع دراسة التصغير.

### المبحث الأول: تصغير ما جاء ثانيه صوت مدّ:

عندما يكون صوت المدّ ثانياً فإن ذلك يمثل إشكالية في بناء التصغير، فالتصغير يتطلب بداية ضم الأول، وبضم الأول يقع تتابع الضمة وصوت المدّ الذي وقع ثانياً كما في (باب، دار، كاتب، ضارب...)، وفي هذا النسق يقع صوت المدّ (الحركة الطويلة) بداية مقطع بسبب ضم الأول، ووقوع صوت المدّ بداية مقطع يشكل محظوراً صوتياً؛ فإن يبدأ المقطع بصوت المدّ فمعنى ذلك أن المقطع سيبدأ بحركة، وهذا ما لا يقبله النظام المقطعي في العربية. وقد وقف عبد الصبور شاهين متنبهاً إلى الإشكالية الصوتية المتمثلة في وقوع صوت المدّ ثانياً (ويرى أنه في التصغير يردّ إلى أصله؛ لأنه يكون حينئذ بداية مقطع نهايته ياء التصغير، أما إذا كانت (أي الألف) زائدة كما في (ضارب) أو مجهولة الأصل، كما في (عاج، ومال) فإنّ هذه الألف فتحة طويلة تتحول بالانزلاق بفعل الضمة السابقة لتصبح (أي الألف مع الضمة) واواً شبه حركة)<sup>(2)</sup>.

وتأتي مراحل تحول البناء بالتصغير على النحو الآتي:

باب ← bāb ← بُأيب ← bu/āyb ← بُويب ← bu/wayb

دار ← dār ← دُأير ← du/āyr ← دُويرة ← du/wayrah

وهنا يرى العلماء أن صوت المدّ (الألف) قلب واواً، أي أنه عاد إلى أصله، أما في (ضارب، وكاتب) فإنّ الألف زائدة، وفي (عاج، ومال) فإنّ الألف مجهولة، وفي حال مجيء صوت الألف

(1) التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، دار الأندلس - بيروت، ط3، 1983م، ص115.

(2) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1980م، ص154.

زائداً أو مجهول الأصل فإنه برأي العلماء ومنهم عبد الصبور شاهين يقع الانزلاق بين الضمة التي جيء بها للتصغير، والألف، فيتحول الصوت إلى الواو شبه الحركة لتكون بداية مقطع صوتي.

وسواء كان أصل صوت الألف بخاصة والمدّ بشكل عام واواً شبه حركة أو لم يكن فإنّ البناء الصوتي يفرض إيجاد صوت ينسجم مع النظام المقطعي العربي؛ لأنّ البناء المقطعي دون مجيء شبه الحركة يضطرب على النحو الآتي:

باب ← ص ح ح ص ← بائب ص ح / ح ح ص ص

ولما كانت ياء التصغير ساكنة فلا بدّ أن تأتي بصوت يمثل بداية سليمة للمقطع الصوتي؛ لأنّ المقطع العربي لا يبدأ بساكن، فلا ينتاب صامتان في بداية المقطع؛ وهنا يؤتى بالواو شبه الحركة محرّكة (بُويب bu/wayb (ص ح / ص ح ص ص) وكذلك في: (كاتب، وضارب، وشاعر).

كاتب ← كائتب ← كُويتب

ويلاحظ أنّ المقطع الثاني قبل جلب الواو شبه الحركة سيبدأ بألف المد، وهي حركة طويلة، وهذا ما لا يجيزه نظام المقطع العربي، فالمقطع في العربية لا يبدأ بحركة، وقد نص عبد الصبور شاهين على ذلك بقوله: "... فالمقطع العربي لا يبدأ بحركة مهما كان موقعه من الكلمة"<sup>(1)</sup>.

وقد ذهب عبد القادر عبد الجليل في توجيه التصغير في مثل كاتب مذهباً آخر إذ يقول: "كاتب ← كائتب: س ع ع س + س ع + س ع وبما أنّ المقطع الأول لا يرد في العربية إلا في حالة الوقف؛ لذا فإنّ الابتداء به لا تميل إليه العربي؛ لما يتميز به من الثقل الصوتي"<sup>(2)</sup>. وفي هذا الرأي جملة مغالطات؛ فضم الأول في التصغير؛ وعليه فإنّ بناء الكلمة قبل الإبدال هو (كائتب) وهنا لا يتشكل لدينا المقطع (س ع ع س) الذي أشار إليه المؤلف، أما أنّ هذا النوع من المقاطع لا يأتي بداية فهذا غير دقيق، فقد يقع هذا النوع من المقاطع في مثل: (ضالّين، حاقة، دابة، شابة)، فهو محتمل الوقوع ولكنه قليل، ويكثر ظهوره في نهاية الكلمة في الوقف.

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص 48.

(2) علم الصرف الصوتي، عبد القاهر عبد الجليل، ص 400.

ويرى عبد القادر عبد الجليل (أنّ الألف تقصّر إلى نصف كميتها ليصبح البناء على: (كَيْتَب)، وبما أنّ وزن التصغير يتطلب الضمة على الصامت الأول فيزداد البناء المقطعي مقطعاً قصيراً بما يلائم الضمة والصائت الطويل بعدها)<sup>(1)</sup>، وهنا نجد هذا القول ينطوي على غير مغالطة؛ فالألف لا تقصر كميتها ثم يؤتى بالضمة، إذ يؤتى بالضمة ثم تظهر لدينا المحاذير الصوتية التي تستوجب تغيير البناء.

أما الواو التي تجتلب فهي شبه حركة وليست صائناً طويلاً كما يقول، والذي أراه في توجيه هذا البناء غير ذلك؛ فوجود الضمة على الصامت الأول (الكاف) يشكل محظوراً صوتياً متعدداً يتمثل في تتابع الضمة والفتحة التي قصرت، والحركات لا تتتابع في العربية، وقد نص ابن جني على ذلك في الخصائص إذ يقول: "ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدّة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة..."<sup>(2)</sup>.

وإذا كانت الحركات لا تتتابع، والمقطع لا يبدأ بحركة كما أكد على ذلك تمام حسان في مواطن<sup>(3)</sup> عدّة فإن التوجيه الصوتي بتصغير (كاتب، وشاعر، وعالم) وهو مما جاءت ألف المدّ فيه ثانية يكون على النحو الآتي:

كاتب ← كَأَيْتَب ku/āy/tib ← كُوَيْتَب ku/way/tib

ومثلها: شاعر، وسالم، وعالم.

ويتشكل بناء المقطع الثاني في الصيغة الثانية قبل إبدال صوت المدّ على النحو الآتي:

عَأَيْلِم ع / - / - - ي / ل - م (ص / ح / ح ح ص / ص ح ص)

شُأَيْعِر ش / - / - - ي / ع - ر (ص / ح / ح ح ص / ص ح ص)

كُأَيْتَب ك / - / - - ي / ت - ب (ص / ح / ح ح ص / ص ح ص)

(1) انظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص 400.

(2) الخصائص، ابن جني، ج 1، ص 89، وانظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 154.

(3) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 70، 71.

وهكذا يتشكل بناء مقطعي مرفوض لا تجيزه العربية وهو ابتداء المقطع الثاني بصوت المد (حركة طويلة) والمقطع العربي لا يبدأ بحركة قصيرة أو طويلة، وللتخلص من هذا المرفوض يقع الإبدال، وهو إبدال لإقامة الصيغة، ولا علاقة له بالقلب في البناء الذي يتضمن الألف الزائدة أو مجهولة الأصل.

ومما يؤكد ما أذهب إليه من علة عدم جواز ابتداء المقطع بحركة أن صوت الواو يقع ثانياً وهو شبه حركة (أي صوت لين)، وفي هذا السياق لا تقلب الواو بل يكتفى بتحريكها، قال أبو علي الفارسي في المسائل المنثورة: "فإذا كانت الواو عيناً ساكنة مثل قولك: (جوز) فإنك تبقى الواو (جُويز)؛ لأنك لو قلبت الواو ياءً أخرجت الاسم عما يجب له، لأنّ الواو تقع قبل الياء متحركة..."<sup>(1)</sup>. مما يؤدي إلى تغيير تسلسل البناء المقطعي، وقد نص ابن يعيش على ذلك بقوله: "والواو إذا وقعت حشواً فلا تخلو من أن تكون ثانية أو ثالثة، فإذا كانت ثانية نحو: (جوزة ولوزة) فإنها لا تغير في التصغير، لأنها تحرك بالفتح في التحقير، وتقع الياء ساكنة بعدها فتقول: جُويزة ولُويزة"<sup>(2)</sup>، ونلاحظ أنّ الواو لم تتغير بالإبدال بل اكتفى بتحريكها؛ لأنها في الأصل شبه حركة، وتقوم بداية مقطع على النحو الآتي:

جَوْزَة jaw/zāh ← جُويزَة ju/way/zah وبنطقها ساكنة الواو والهاء قبل التصغير فإنها تتكون من مقطعين، أمّا بعد التصغير بتحريك الواو والإبقاء على سكون الهاء فإنها تتكون من ثلاثة مقاطع (ص ح / ص ح ص / ص ح ص) ج / و - ي / ز - هـ.

وإذا نظرنا لما ثانيه صوت مدّ فإنّ الألف تقلب أو تبدل ويجتلب مكانها صوت لين؛ وذلك لعدم وجود صوت لين من جنسها، أما إذا كان صوت المدّ واواً أو ياءً فإنّه يقلب إلى صوت لين إما بالعودة إلى أصله، أو باجتلاب الواو، وهذا على النحو الآتي:

(باب) تتحول بالتصغير على مراحل إلى بُيب ب / و - ي ب، ويتحول صوت الألف في شاعر، وكاتب إلى الواو، أما في ناب فإنه يتحول إلى ياء اللين.

(1) المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تحقيق: شريف النجار، دار عمّار للنشر - عمان، ط1، 2004م، ص294.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص124.

وفي صوت المد في مثل: سور، وسبق فإنّ المشكلة المقطعية تظهر عند التصغير حيث يبدأ المقطع الثاني بصوت المد:

س /ـُـ /ـُـ ي ر (ص ح /ـُـ /ـُـ ي ر) وهنا يقلب صوت المد الواو إلى واو اللين الذي يجوز ابتداء المقطع به: (س /ـُـ و - ي ر) suwyar وكذلك سبق الذي يتحول بالتصغير إلى: س /ـُـ ي ق.

وهنا يبدأ المقطع الثاني بالمد وهو ياء المد، وللتخلص من هذا المحذور المقطعي يتحول صوت المد إلى ياء اللين: سُيِق (س /ـُـ ي - ي ق) .suyayq.

لقد كان عمل الصرفيين القدماء، وكثير من المحدثين مقصوراً على الوصف، فهم يشيرون إلى قلب أصوات المد إلى اللين، أو اجتلاب اللين، ولكنهم لم يفسروا علة هذا التحول، وهي علة مقطعية كما هو واضح بالتطبيق العملي على كل ما كان ثانيه صوت مدّ، مع أنّ بعض المفاهيم المقطعية واردة عندهم ولكن بالمفاهيم وليس بالمصطلحات لعدم وضوح ظاهرة المقطع عندهم.

### المبحث الثاني: تصغير ما جاء المدّ واللين فيه ثالثاً:

وإذا جاء صوت المدّ أو اللين ثالثاً فإنّ التغيير يقع فيه على غير وجه؛ فقد يكون الثالث صوت مدّ فيبدل لعله التعذر في قبول المقطع الصوتي لهذا النمط؛ فإيا التصغير ساكنة تأخذ موقعها الثالثة، وذلك كما في: (رسالة، وعمود، وحليمة) فهذه تصغر على: (رسيلة، عميد، حليمة) وهنا نلاحظ أنّ البناء بمجيء ياء التصغير يشكل محظوراً صوتياً في البناء المقطعي، فالبناء بعد مجيء ياء التصغير وقبل إبدال أصوات المدّ: الألف، والواو، والياء سيكون على النحو الآتي:

رسالة ← رسالة ru/say/ā/lah ر /ـُـ س - ي /ـُـ /ـُـ ل - ه

وهنا نلاحظ أنّ المقطع الصوتي سيبدأ بالمدّ، وهو حركة طويلة، وهذا ما لا يجيزه نظام الكلمة العربية، وهنا يقع الإبدال بالتخلص من الألف وتضعيف الياء ليتماسك البناء، ويستقيم النسيج المقطعي على النحو الآتي:

رُسياله ru/say/ālah ← رُسيّله ر /ـُـ س - ي /ـُـ /ـُـ ل - ه ru/say/yi/lah

(ص ح / ص ح / ح ح / ص ح / ص ح / ص ح) ← (ص ح / ص ح / ص ح)

وكذلك الأمر في: (عمود، وحليمه):

عَمُودٌ ← عُمُود ← عُمِيدٌ

(ص ح / ص ح / ح ح / ص ح / ص ح / ص ح) (ص ح / ص ح / ح ح / ص ح)

حَلِيمَه ← حُلَيْمَه hu/lay/īmah ← حُلَيْمَه hu/ay/yīmah

وقد وقف عبد الصبور شاهين عند هذا النمط وهو ما يقع ثالثه صوت مدّ وقفة لطيفة تنبه إلى العلة الصوتية في تصغير هذا النمط من الأبنية وفي ذلك يقول: "وأما حين جاء صوت اللين ثالثاً في كلمات مثل: غزال، وكتاب، ورسالة، وعجوز، وصحيفة فقد قال القدماء: إنّ صوت اللين يقلب ياء، ويدغم في ياء التصغير... ونحن نرى أنّ الأمر أدق مما قالوا، ذلك أن صوت اللين (الألف، والواو، والياء) في هذه الكلمات ليست سوى حركة طويلة وقعت بعد عين الكلمة. ولما كان التصغير يجلب إلى فاء الكلمة حركة الضمة، وإلى عينها حركة الفتحة، فإنّ هذه الحركة الطويلة يتأخر موقعها بعد ياء التصغير، التي تزداد ثالثة... مثل غزال تصغر هكذا gu/zay/aal ومن ذلك نرى أن المقطع الأخير لم يأخذ صورة المقطع الطويل في: فُعَيْل: (ص ح ص) فكان أن أسقطت الحركة الطويلة، وعوّض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها<sup>(1)</sup>، أي أنّ العوض جاء بتضعيف ياء التصغير.

ويذهب أبو أوس الشمسان في بحثه الإبدال إلى الهمزة وحروف العلة مذهباً آخر ينطوي على شيء من الغرابة والمراحل الافتراضية؛ فهو يرى (أنّ تحول هذه الصيغ في مثل كتاب، وغزال، وغراب إلى صيغة التصغير أنّه تصغير للشكل الباطن المهموز للكلمة، فهو يفترض أنّ الكلمة تمرّ بمرحلة افتراضية يسميها الشكل الباطن المهموز بحيث تكون الكلمات على النحو الآتي:

كِتَاب ← كُتَاب ← كَتَيْب ← كَتَيْب

كُت - ت - ي - ع - ب      كُت - ت - ي - ب      كُت - ت - ي - ب

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 154 - 155.

وذلك بهمزة بعد ياء التصغير ثم تسقط الهمزة وتبقى حركتها الكسرة ثم عوّض عن الهمزة بتضعيف الياء وكذلك الأمر في: غزال و غراب، وعجوز، فقد قال في عجوز:

عجوز ← عجّوز ← عَجِيْز ← عَجِيْز

ع - ج - ي - ع - ز    ع - ج - ي - ع - ز    ع - ج - ي - ع - ز<sup>(1)</sup>

وقد بالغ (الشمسان) في قضية الشكل الباطن للمفردات، وتوجيه الإبدال على أساسها؛ فهو يرى أن المفردات التي يقع فيها الإبدال تمرّ بمرحلة ما أطلق عليه (الشكل الباطن)، فأصل صحراء هو صحراً، وأصل ضاربة هو ضاربة، وساباط: سَابَاط، وخاتم: خَاطَم، ومفتاح: مَفْتَأَح، والحقيقة أنّ الباحث لا يقيم الحجج على دعواه، ولم يثبت الأدلة على الأصل المفترض للشكل الباطن الذي وجه الإبدال على أساسه.

وقد تضمن رأي الشمسان السابق بعض المغالطات ومنها زعمه بسقوط الصامت وبقاء حركته، وهذا فهم مغلوط يسود عند عدد من الباحثين في الدرس الصوتي، مؤداه أنّ الصامت قد يحذف في كثير من المواضع وتبقى حركته في مرحلة من مراحل تطور بناء الكلمة، وهذا فهم مغلوط؛ فالصامت والحركة يشكلان وحدة لغوية متماسكة هي المقطع الصوتي، ولا يمكن أن يجزأ المقطع، والأهم من ذلك أنّ الحركة تابعة للصامت، وقد جيء بها للفصل بينه وبين ما يليه من الصوامت، ولتحركه أيضاً، فكيف يحذف الصامت وتبقى الحركة؟ وقد تمسك (الشمسان) بقضية سقوط الصامت وبقاء حركته ليقع ما يسمى بتتابع الحركات، (فها هو يعلل تصغير ضاربة التي صُغرت على ضُؤيرب، ثم حذفت الهمزة فتتابعت حركتا الضم والفتح، فجلبت الواو بين الحركتين للوقاية)<sup>(2)</sup>، ولم يعلل الباحث أصل الهمزة ومن أين جاءت؟ فالألف في (ضارب) زائدة، والذي أراه في تصغير ضارب هو أنّ الضمة التي جيء بها للتصغير أدت إلى عزل الصامت الأول ليشكل مقطعاً منفصلاً عمّا يليه، (ضأيرب ض - ي - ر - ب du/āy/rib ص ح / ح ح ص / ص ح ص)، وفي هذا البناء

(1) انظر: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثانية والعشرون، الرسالة 186 (الإبدال إلى الهمزة وأحرف

العلقة في ضوء كتاب سرّ صناعة الإعراب)، أبو أوس إبراهيم الشمسان، ص 77-79.

(2) انظر: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة، ص 75.

يتكون المقطع الثاني من صوتين حيث يبدأ بألف المدّ وهي حركة طويلة تليهما ياء التصغير (ضأيرب).

وللتخلص من هذا المحذور يجتلب صوت الواو شبه الحركة لإقامة البناء المقطعي؛ لأن الواو من جنس الضمة، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك بقوله: "فإذا نطقت بالضمة فقد نطقت ببعض الواو، فأذنت بتمامها، فإذا رجعت عنها إلى الياء فقد نقضت أول كلامك بآخره، وخالفت بين طرفيه... الواو والياء لما تحركتا قويتا ولحقتنا بالحروف الصحاح فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما"<sup>(1)</sup>.

ومن كلام ابن يعيش، وما ورد عند ابن جني في غير موقع يفهم أنّ علّة عدم الإبقاء على المدّ بعد ضمة التصغير إنما هو لعلّة صوتية خلاصتها عدم جواز ابتداء المقطع بحركة، وعدم جواز تتابع الحركات، أما جلب الواو شبه الحركة فهو لعلّة المجانسة بين الضمة والواو شبه الحركة، غير أنّ هذا التجانس لا يكون ملزماً على حساب المعنى، فإذا أدى مجيء الواو إلى الوقوع في اللبس فإننا نتحاشاها ولو كانت أصلاً، وهذا يظهر في تصغير (عيد) على عُييد، والأصل أن يأتي تصغيرها على (عُويد) إلا أنّ هذا البناء يشكل لبساً مع تصغير (عود) التي تصغر على (عُويد)، وبذلك بقيت (عُييد) دون إعادة الياء إلى أصلها وهو الواو أمناً من اللبس واختلاط المعنى<sup>(2)</sup>.

ونلاحظ أن العلماء يتفقون على تحول صوت المدّ إما بالقلب أو الإبدال، ولكنهم يختلفون في كيفية التحول، ونلاحظ الميل للوصف دون التفسير.

يقول ديزيره سقال: "إذا كان حرف العلة ثالثاً وهو الواو أو الياء أدغم بياء التصغير، نحو:

عصا ← عَصِيَّة ← دَجِي ← دُجِي<sup>(3)</sup>

ولكنه لم يوضح أو يفسر علّة الإدغام، أو القلب ثم الإدغام.

(1) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، ص260-261.

(2) انظر: وانظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص151، ودروس في علم الصرف، أبو أوس الشمسان، ج2، ص58.

(3) الصرف وعلم الأصوات، ديزيره، ص127.

وفي تصغير (عصا) يرى عبد القادر عبد الجليل أنّ تصغيرها يأتي من (عصو) فتجري المقاطع وفق التالي:

عصا ← عَصَوَ ← عُصِيوه ← عَصِيَّة

وقلبت الواو ياءً لمجانسة ياء التصغير مع أن البنية المقطعية في الكلمتين واحدة<sup>(1)</sup>، وهو بهذا يذهب بالكلمة إلى الأصل، ولكنّ السؤال لماذا تحولت الألف؟ ولذلك أجد أنّ علة تحول الألف ياء لين هي مرور البنية في مراحل لا يجيزها البناء العربي، فالكلمة المنطوقة الماثلة هي عصا ص ح/ ص ح ح، وبمجيء ياء التصغير وزيادة دلالة التأنيث يصبح البناء: (عُصياه) ص ح/ ص ح ص/ ح ح ص.

وهنا نجد المقطع الثالث قد بدأ بصوت المد، وهو مسبوق بياء التصغير الساكنة فإما أن يتحول صوت الألف إلى الواو التي هي بعض البنية الأصلية كما ذهب (عبد الجليل) وإما تحذف الألف وتضعف ياء التصغير لتقوم بذلك بوظيفتين: الأولى للتصغير، والثانية متحركة لنبدأ المقطع بها: عُصِيَّة ص ح/ ص ح ص/ ص ح ص بالوقوف على الهاء ساكنة، وبالتنوين ص ح/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ص، وهكذا يظهر التفسير مطرداً؛ وهو عدم جواز ابتداء المقطع بصوت المد؛ إذ المدود حركات طويلة، والحركة تابعة للصامت.

وقد يأتي المدُ ثالثاً، ويجيز فيه العلماء القلب والإدغام أو الحذف؛ ففي تصغير: جُلُولاء، وبركاء، وقريناء يقول الأشموني: "... لأنّ مذهبه (أي سيبويه) في نحو: (جُلُولاء، وبركاء، وقريناء) مماثلة حرف مدّ حذف الواو، والألف، والياء، فيقول في تصغيرها: (جُلِيلاء، وبريكاء، وقريناء) بالتخفيف... ومذهب الميرد: إبقاء الواو، والألف، والياء في: (جُلُولاء) وأخويه، فيقول في تصغيرها (جُلِيلاء، وبريكاء، وقريناء) بالإدغام..."<sup>(2)</sup>.

وهنا جاز الحذف دون عوض عند سيبويه، وبذلك يستقيم البناء المقطعي: (جُلِيلاء) ص ح/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ص، وبالقلب والإدغام: (جُلِيلاء) ص ح/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ح

(1) انظر: الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص 401.

(2) شرح الأشموني، ج 4، ص 290.

ص، ونلاحظ اختلاف البناء المقطعي كماً ونوعاً في الثانية عن الأولى، ولكنه بناء موافق لنسيج العربية.

### المبحث الثالث: تصغير ما جاء فيه صوت المد رابعاً:

إذا نظرنا إلى موقعية أصوات المد فإنها إن جاءت ثانياً أو ثالثاً؛ أي بعد الصامت الأول في مثل: كاتب، أو بعد الصامت الثاني في مثل: رسالة، وعمود، وحليمة فإنها في هذه المواقع لا بدّ من أن تقلب إلى صوت اللين لعله مقطعية؛ إذ يقع صوت المد بداية مقطع، ولذلك يقلب إلى صوت اللين لنبدأ المقطع به انسجماً مع بنية المقطع العربي.

أما إذا جاء صوت المد رابعاً؛ أي بعد الصامت الثالث: في مثل: منشار، ومفتاح، وأرجوحة، وقنديل "فإنّ ما جاء بالألف والواو يتغيّر إلى الياء، نحو: منيشير، وأريجحة، وأما ذو الياء فلا يتغيّر، نحو: قنديل"<sup>(1)</sup>.

وهنا نجد أنّ السبب في تحول صوتي المد الألف، والواو لا علاقة له بالبنية المقطعية؛ فلو بقيت الكلمات على: منيشار، وأرجوحة في بناء التصغير فقد جننا بياء التصغير ساكنة في موقعها، ويقع صوت المدّ تنمة مقطع، إذ يقع بعد الصامت، وليس بداية مقطع، وأحسب أنّ ثبات المقطع الأخير في (منشار، ومنيشار، وأرجوحة، وأريجحة، بما فيه من طول زمني، وثبات النبر عليه في حالتي التصغير وعدمه أنه هو الدافع لإبدال الألف والواو ياءً؛ وذلك لتغيير بنية المفرد المكبر في ذهن السامع عن بنية التصغير؛ لأنّ النبر ثابت على المقطع الأخير في الحالتين؛ فثبات النبر، وطول الكلمة يوهم السامع أنّ البناء واحد؛ ولذلك فقد يقع اللبس في ذهنه بين المفردة ومصغرها بثبات البناء، وثبات موقع النبر فإنّ البديل هو تغيير البناء من الألف والواو إلى الياء، أما قنديل، وقنديل فإنّ البناء بذاته يوحي بالتفريق بين المفرد والمصغر.

وهذا التحول نجده أيضاً في أبنية أخرى، ومنها: عصفور، ومصباح التي تصغر على: عصيفير، ومصبيح ونلاحظ أنّ أصوات المدّ إن لم تقع بداية مقطع فإنّ ما أورده العلماء هو جواز

(1) الصرف العربي التحليلي، يحيى عابنة، ص382.

إبقاء المد أو حذفه بالتعويض، ومثال ذلك: حبلى، وتصغر على: حبلى، وكذلك "حبنتى، وتصغر على: حبيظ، وإن حذفنا النون قلت: حبيظى..."(1).

وبما أنّ التصغير يتضمن الوصف كما أشار العلماء، ومنهم أبو علي الفارسي إذ يقول: "تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصِّغر، فقولنا: حُجبر، كقولنا: حجر صغير..."(2).

ويقول ابن يعيش: "وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه، فهو حلية وصفة للاسم..."(3). فإنّ صيغة التصغير في مفتاح، ومصباح، وعصفور لا تفي بالغرض المراد إذا بقي المقطع المبينور - وهو الأخير - على بنائه؛ لأنّ النبر نفسه، ولا يتغير في الصيغتين: ما قبل التصغير، وبعد التصغير، وبثبات بناء المقطع، وثبات النبر يقع اللبس.

وليس صحيحاً أن الألف في مصباح، ومفتاح، والواو في عصفور تتحول إلى الياء بسبب وجود الكسرة قبلها، فلا وجود للكسر قطعياً، فالبناء للكلمة عند التصغير هو:

م / ف - ي / ت - ح (ص ح / ص ح ص / ص ح ح ص)

عصفور ع / ص - ي / ف - ر (ص ح / ص ح ص / ص ح ح ص)

فلا وجود للكسرة قبل الألف أو الواو، تلك الكسرة التي تعلل بها القدماء وبعض المحدثين أنها السبب في قلب هذه الأصوات؛ ولذلك أرى أنّ السبب في قلبها هو ثبات النبر في حالتي التصغير وعدمه على المقطع الأخير (ص ح ح ص)، فعمدت اللغة إلى تغيير البناء من الألف والواو إلى الياء لكي لا تثبت صيغة المكبر في ذهن السامع، وبالقلب تتبادر لذهنه صيغة التصغير.

وقد جاء الحديث عن وجود كسرة في (مفاتيح، ومناشير، ومصابيح) قبل الياء نتيجة الوهم بأثر من الرسم، فالقدماء يرون أن الياء في هذه الأبنية مسبوقه بكسرة، وهذا غير دقيق؛ لأنّ الياء ياء مد، أي أنها كسرة طويلة، ولا يمكن أن تسبق بكسرة لأن الحركات لا تتوالى.

(1) انظر: المقتضب، المبرّد، ج2، ص245.

(2) التكملة، أبو علي الفارسي، ص486.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص113.

والمفروض أن الكسرة موجودة قبل الألف، وهي السبب في تحول الألف إلى الياء، ولكنهم نظروا للكلمات بعد تحولها فافترضوا وجود كسرة، ولا يمكن أن نجعل النتيجة هي السبب، وهذا من مؤثرات الرسم العربي (الكتابة) على الأحكام اللغوية.

### المبحث الرابع: تصغير الخماسي:

سأقف في هذا المبحث على الخماسي الذي يخلو من أصوات العلة، وقد شكل هذا البناء جدلاً، وتعدد آراء بين العلماء لكونه يعود في تصغيره إلى الرباعي؛ وذلك بحذف أحد حروفه. وجاء تعدد آراء العلماء، واختلافها في هذا المبحث من حيث جواز التصغير دون حذف، والتصغير بالحذف، وتعددت الآراء في حذف الرابع أو الخامس، أو المساواة بينهما في جواز حذف أيّ منهما.

قال سيبويه: "هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف... وذلك نحو: سفيرجل، وفرزدق، وقبعثرى، وشمردل، وجحمرش، وصهصلق. فتحقير العرب هذه الأسماء: سفيرج، وفريزد، وشميرد... وإنما منعهم أن يقولوا: سفيرجلٌ أنهم لو كسروه لم يقولوا: سفارجل، ولا فرازدق..."<sup>(1)</sup>.

أي أن الحذف في التصغير مرتبط بجمعه على التكرير، ولكن (سيبويه) ينقل رأي الخليل بقوله: قال الخليل: "لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين، لقلت: سفيرجلٌ كما ترى، حتى يصير بزنة دنينير، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب"<sup>(2)</sup>.

ومع أنّ الخليل يشير إلى أنّه لو صغر لقال (سفيرجل) دون أن يحذف منه شيء، ولكن إجماع العلماء جاء على الحذف، وقد أشار (أبو علي الفارسي) إلى استكراه تصغير الخماسي، وكذلك ابن الحاجب في الشافية. فقال الفارسي: "وبنات الخمسة لا تصغر كما لا تكسر إلا على استكراه لما يلزم فيها من حذف حرف من نفس الكلمة"<sup>(3)</sup> فهو يشير إلى استكراه التصغير والتكسير، ولكنّه أداء لغوي واقع.

(1) الكتاب، سيبويه، ج3، ص417-418.

(2) المرجع السابق، ج3، ص418.

(3) التكملة، أبو علي الفارسي، ص487.

ويقول ابن الحاجب: "وإذا صُغِرَ الخماسي على ضعفه فالأولى حذف الخامس، وقيل: ما أشبهه الزائد، وسمع الأَخْفَشُ سفيرجَلٌ"<sup>(1)</sup>.

وأورد الرضي نصاً يغاير نص سيبويه الذي رواه عن الخليل بقوله (أي الرضي): قوله: (وسمع الأَخْفَشُ سفيرجَلٌ) يعني بإثبات الحروف الخمسة كراهية لحذف حرف أصلي، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير: سُفِيرَجَلٌ وسفَارَجَلٌ - بفتح الجيم فيهما - فقال الخليل لو كنت محقراً للخماسي بلا حذف منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سفيرجَلٌ قياساً على ما ثبت من كلامهم، وهو نحو دنينير لأن الياء ساكنة"<sup>(2)</sup>.

وهنا نلاحظ أن نص سيبويه لم يرد فيه الحديث عن فتح الجيم أو تسكينه، ولكن المحقق ضبطه بالفتح.

ويشير (ابن يعيش) إلى علة الحذف من الخماسي أنه كثير الحروف، وزاد ثقلاً بزيادة الياء، وضمّ أوله؛ ولذلك يحذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة"<sup>(3)</sup>.

وقد ذهب المبرّد إلى حذف الحرف الأخير بقوله: "اعلم أنك إذا صغرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أصل فإنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير، لأنه يجري على مثال التحقير،/ ثم ترتدع عنه... وذلك قولك في سفرجل: سفيرج، وفي شمردل" شميرد، وفي جحمرش: جحيمر... ومن العرب من يقول في فرزدق: فريزق. وليس ذلك بالقياس، إنّما هو شبيهه بالغلط"<sup>(4)</sup>.

وخالفه الزمخشري لاحقاً، وتبعه ابن يعيش شارح المفصل: فقال الزمخشري في المفصل: "ومنهم من قال فريزق وجحيرش بحذف الميم..." وعلق عليه ابن يعيش شارحاً كلامه بقوله: "فأما قول صاحب الكتاب في (جحمرش): جحيرش، بحذف الميم فليس بصحيح، وأظنه سهواً؛ لأن الميم

(1) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، 202/1.

(2) المرجع السابق، ج1، ص205.

(3) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 116/5.

(4) المقتضب، المبرّد، ج2، ص249.

وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة، فلم يحسن إلا حذف الشين نحو جحيم<sup>(1)</sup>.

ومن هذا الاختلاف في الآراء نخلص إلى وجود إشكاليتين كانتا مدار نقاش، وهما: هل يقع الحذف من الخماسي كما أشار أكثر العلماء، أم يؤدي كما هو وفقاً لما ذكره الخليل، وما سمعه الأَخفش دون حذف، وأحسب أنّ كليهما جائز، ولكن الحذف أولى؛ وذلك لأنّ الكلمة طالت، والحذف لا يؤثر على المعنى في اللفظ، وقد أشار ابن جني في الخصائص إلى "أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ"<sup>(2)</sup>.

لقد ورد في تصغير جحمرش: جحيرش، وجحيمر، وجاء في تصغير فرزدق: فريزد، وفريزق، وجاء في تصغير سفيرجل سفيرج، وهو الأكثر، وجاء سفيرل على قلة، وأجاز الخليل سفيرجل، وسمعا الأَخفش؛ وبالنظر إلى أن أكثر المستعمل هو حذف الأخير، أو يتساوى فيه الأخير وما قبله في الحذف فإنّ الرأي عندي أن الحرف الذي يحذف هو الحرف الذي لا يشكل مركزية في المعنى، والمتبقي يدل عليه؛ ولذلك يتساوى الجيم والدادل في فرزدق فيجوز حذف أي منهما، ولكن الأولى بالحذف هو الدال، أما سفيرجل فإنّ الحذف الأكثر في الاستعمال يقع على اللام، وهو الحرف الأخير، وأحسب أنّ صوت الجيم يشكل صوتاً مركزياً في إعطاء المعنى، والإيحاء به.

أما في (جحمرش) فنلاحظ أن الحذف لا يقع على صوت الراء بل يقع على الميم أو الشين، والإيحاء بالمعنى يتساوى في الميم والشين في موقعهما في هذا البناء؛ ولذلك جاز حذف أي منهما، ولكن الراء وهو الصوت الرابع في البناء؛ أي أنه قبل الطرف لا يقع عليه الحذف كما يقع على الدال في فرزدق إذا صغر على فريزق.

وأحسب أنّ مركزية الصوت ومحوريته في الإيحاء بالمعنى قضية صوتية لم يلتفت إليها.

وإذا نظرنا لبناء الخماسي بعد التصغير، وافترضنا أن النطق به يأتي بالسكون، وهو الأصل فإن طبيعة البناء المقطعي تفرض حذف الصوت الأخير، وبيان ذلك مقطعيّاً على النحو الآتي:

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص117.

(2) انظر: الخصائص، ابن جني، 294/1.

سَفَرَجَلٌ وتَصغِرُ على سَفِيرَجٍ ص ح / ص ح ص / ص ح ص، ولو صغر دون حذف سكونه  
سُفِيرَجُلٌ ص ح / ص ح ص / ص ح ص / ص

وهنا في حالة التصغير، والنطق به ساكناً فإنَّ المقطع الأخير يتشكل من (ص) صامت، وهو صوت اللام، وهذا البناء المقطعي مرفوض في العربية.

وكذلك فَرَزْدَقٌ ص ح / ص ح ص / ص ح ص، وبعد التصغير:

فُرَيْرِزْدَقٌ ص ح / ص ح ص / ص ح ص، والمقطع الأخير فيها بعد التصغير يتكون من (ص) صامت، وهو صوت القاف، وهذا مرفوض؛ لأن المقطع لا يتكون من صامت فقط.

وفي جحمرش جُحيمِر ص ح / ص ح ص / ص ح ص، وبعد التصغير يتغير البناء إلى:

جَحِيمِرْشٌ ص ح / ص ح ص / ص ح ص بسكون الكلمة، ومع أن الوقوف على ساكنين جائز في العربية إلا أنه في هذا البناء الخماسي، ومع زيادة ياء التصغير يصبح الوقوف على ساكنين مستقلاً، ولذلك يقع حذف الأخير:

سُفِيرَجٍ ص ح / ص ح ص / ص ح ص

فُرَيْرِزْدٍ ص ح / ص ح ص / ص ح ص

جَحِيمِرٍ ص ح / ص ح ص / ص ح ص

وإذا حذفنا ما قبل الأخير وضممنا الأخير للمقطع السابق (سفيرل ص ح / ص ح ص / ص ح ص) فإن البناء المقطعي لا يختلف عنه في حالة حذف الأخير.

ولمّا كان البناء المقطعي يتساوى في حالتي الحذف (الرابع، أو الخامس) ستصبح الأولوية في البقاء للصوت الأهم في أداء المعنى، ويقع الحذف على الأقل محورية في المعنى، وهذا مرتبط بثقافة اللغة، والمجتمع الذي يتداولها؛ فمثل هذا النمط من الأبنية وتصغيرها لا يجوز أن يكون مادة تعليمية للناشئين من أبناء اللغة الناطقين بها، ولا للمتعلمين من غير الناطقين بالعربية.

أخلص من هذا النمط من التصغير، وهو تصغير الخماسي إلى أن علة الحذف في الخماسي عند تصغيره هي علة مقطعية، وبخاصة إذا وقفنا على الخماسي بالسكون حال تصغيره. وكما أن ابتداء المقطع العربي بصوت مدّ محذور، ولا يقبله النسيج العربي، كذلك لا يوجد مقطع مكون من (ص) صامت، وهذا محذور آخر، فنتخلص اللغة منه بالحذف، والمتبقي دال على المحذوف.

## الخلاصة والنتائج:

وقف الباحث في هذه الدراسة على ظاهرة التصغير، موظفاً المعطيات الصوتية في تحليل هذه الظاهرة، وبخاصة أثر المقطع في تحولات البناء في هذه الظاهرة.

وقد وقفت على الأبنية المتضمنة أصوات المد، وموقعية هذه الأصوات، وأثرها في التغيرات الصوتية، وبخاصة وقوع صوت المد بداية مقطع، وكانت مرجعية الدراسة التطبيقية قد اجتمعت على ما جاء ثانيه صوت مد، أو ثالثه، أو رابعه.

ورصد الباحث التحولات التي تقع على صوت المد من قلب او إبدال، أو حذف ليستقيم البناء المقطعي، وأشارت إلى بعض المفاهيم التي قد يقع الاختلاف فيها، ومن ذلك قلب المد ثم الإدغام، أم أنه يحذف ثم يضعف، وذلك في مثل: (كتاب، وشراع) وتصغيرها كتيّب، وشريّع، فهل قلب صوت المد الألف ياءً أم أنه حُذف، وعوّض عنه بتضعيف ياء التصغير؟

ووقفت على تغير صوت المد عندما يقع رابعاً في مثل منشار، ومفتاح، وعلة تحوله هنا ليست مقطعية، ولكنها تعود لثبات النبر على المقطع الأخير، وما قد يسببه من لبس في دلالة المفردة قبل التصغير، وبعده.

وعرضت لتصغير الخماسي وما فيه من تعدد الآراء في أي الصوت يحذف فيه، وعلة الحذف وبعد عرض آراء العلماء رجحت أن علة الحذف هي علة مقطعية إضافة إلى النقل المتحصل من طول الكلمة.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، ومنها:

1. اتجه العلماء في معالجة ظاهرة التصغير إلى الوصف دون تقديم التفسير الذي يعلل الظاهرة.
2. يمثل صوت المد أهم عامل في التحولات الصوتية في ظاهرة التصغير، وبخاصة إذا وقع بداية مقطع؛ لأن المقطع العربي لا يبدأ بحركة، ولا بمدّ.
3. اتجه العلماء إلى إعادة الألف إلى أصلها في حالة التصغير، ولكنهم لم يحصلوا الاطراد؛ فهناك الألف الزائدة، أو المجهولة، وهذا يمثل اضطراباً في القاعدة؟
4. لم يلتفت العلماء إلى تفسير الحذف في الخماسي، وعدم ثبات الحذف في الرابع، أو الخامس.
5. اختلف العلماء في تصغير (جُلُوءاء)، على: جليلاء، وجليلاء، بتخفيف الياء أو تضعيفها، والتخفيف يعني الحذف، والتضعيف يعني القلب أو التعويض بالتضعيف، ولكنهم لم يعللوا هذا الاختلاف من الحذف أو التضعيف.
6. وقع خلط في المصطلحات؛ فبعض العلماء من القدماء والمحدثين يطلقون على أصوات المد أصوات اللين، وفرق بينهما.
7. إنّ أكثر التحولات الصوتية في ظاهرة التصغير إنّما تقع طلباً للوقاية الصوتية من مقطع لا تجيزه العربية.

## قائمة المراجع

1. الأسترابادي رضي الدين محمد الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982م.

2. الأشموني أبو الحسن علي نور الدين بن محمد، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، د.ط، د.ت.
3. ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، بغداد- دار الشؤون الثقافية العامة، 1990م.
4. حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م.
5. السامرائي إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، ط3، 1983م.
6. سقال ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية- بيروت، ط1، 1996م.
7. سيوييه عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، بيروت- عالم الكتب، 1983م.
8. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، المزهرة في علوم اللغة، تحقيق: محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- بيروت، د.ت.
9. شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة- بيروت، د.ط، 1980م.
10. الشمسان أبو أوس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثانية والعشرون، الرسالة 2001، 186م، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سرّ صناعة الإعراب.
11. الشمسان أبو أوس، دروس في علم الصرف، مكتبة الرشيد- الرياض، ط1، 1997م.
12. عابنه يحيى، الصرف العربي التحليلي، دار الكتاب الثقافي- إربد، الأردن، ط1، 2016م.
13. عبد الجليل عبد القادر، علم الصرف الصوتي، أزمنة للنشر والتوزيع، ط1، 1998م.
14. العيني بدر الدين محمود بن أحمد، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، د.ط، 1993م.
15. الفارسي أبو علي، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع الموصل، د.ط، 1981م.

16. الفارسي أبو علي، المسائل المنثورة، تحقيق: شريف النجار، دار عمّار - عمّان، ط1، 2004م.
17. المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت، د.ط، 2010م.
18. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، د.ط، د.ت.
19. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي - بيروت، ط2، 1988م.